الكامل كالحق لاطهارة الحمل فقط وفحصه وقضية التشبيه بالحق
انه لايكفي وضعها على التيم لفقد الماء انها لو كانت في غير اعضاء الوضو
اشترط طهرها من الحدثين واستبعده الشارح فلو وضعها المحدث ثم
اجنب صح ولا قضاء على المرجح فان وضع على جرح وجب نزعه ان
لم يخف ضرر يتيمم فان تعذر نزعه لخوف مامر قضا على المشهور
لفوات شرط الوضع وأما ما وهمه صنيعه من انه لايجب نزع ما وضع
على طهر غير مزيل هو مثله لاشتراكهما في وجوب المسح وانما
يقرقان عند تعذر النزع في القضاء وعدمه نعم مر ان المسح محوض
عما يأخذه من الصحيح فان لم يأخذ شيأ لم يجب مسح ولا نزع ولا قضاء
لان الشارح اكد مه قال م ر وكان ينبغي ان يعبر بالمذهب لان الاصح
القطع بالقضاء قال الشارح لكنه استغنى بالمشهور المشعر بضعف الخلاف
عن تعبير المحرر باصح الطريقين ووجهه انه على اصطلاحهم دال على
ضعف مقابله فيغني في الدلالة على المفتى به وان الخلاف فيه ضعيف
وان كان لم يقل في افادة كون الخلاف طريقين وحز فالاعتذار عما
ذكر ضعيف انتهى **باب الحيض** اي والاستحاضة والنفاس
وانما افرده في الترجمة لانها كالتابعين له وهو كالاصل اذ اكثر احكام
النفاس مقيس عليه وامر الاستحاضة واضح وهو لغة السيلان
من حاض الوادي اذا سال والشجرة اذا سال صمغها قال الشرح
الصغير ويقال ان الحوض منه لحيض الماء اي سيلانه والقرب تدخل
الواو على الياء وعكسه لانهما من خبر واحد وهو الهوء انتهى وشرعا
دم جبلة يخرج من اقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة في
وقت مخصوص وله عشرة اسماء حيض وطمث بالمثلثة وطمث بالمهملة
وطحك واعصار واكبار ودراس وعراك بالعين المهملة وفراك
بالفاء ونفاس والاكرهة في تسميته بشيء منها كما في المجموع وودك
والاستحاضة دم علة يخرج من عرق في ادنى الرحم يسمى العاذل
بالذال

بالذال المعجمة المهملة وحكي اهمالها وابدال اللام راء والنفاس الدم
الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل خرج مع الطلق وما يخرج مع
الولد فليس بحيض لانه من اثار الولادة الا ان اتصل بحيض ذي
يتقدم والنفاس لتقدمه على خروج الولد قال الجاحظ والذي
يحيض من الحيوان الادمية والارنب والضبع والخفاش وزاد غيره
الناقة والكلبة والوزغة والغرس اي الانثى من الخيل والاصل فيه قوله
تعالى ويسالونك عن المحيض الاية وخبر هذا شيء كتبه الله على بنات ادم
وهو يبطل القول بانه اول ما وقع في بني اسرائيل **اقله** سنه اكمال
تسع سنين قمرية لانه الذي يمكن عليه انه حيض ولو في البلاد
الباردة وذلك للوجود الاستقرائي لان ما لا ضابط له شرعا واللغة
يرجع فيه لذلك قال الشافعي رضي الله عنه في نسائهامة من تحيض لتسع
سنين نعم يلحق بتمامها ما دون ستة عشر يوما ولاحد لاخره
ولا بأس فيه تحديدا كالياس باثنتين وستين سنة لانه بحسب
الغالب حتى لا يكفي بنقص عنه والازال كالحيض في سنه والصبي
مثلها فيه والفرق بانها اشد حرارة فلا بد من اتمامه التسع
استوجهاه خلافه ثم قال م ر فهم سيأتي في الجمان التسع في المني
تحديد لا تقريب انتهى قيل عبارته توهم ان التسع كلها ظرف للحيض
ولا قايل به وليس بشيء لانها هنا خبر لا ظرف وشتان ما بينهما ولو
رات الدم اياما بعضها قبل امكانه وبعضها فيه جعل ما فيه حيضا
ان توفرت شروطه **واقله** منا **يوم وليلة** اي قدرهما متصلا لكن
اثنا يوم الى مثله من الاخر وهو اربع وعشرون ساعة وان لم تجمع
الامن اربعة عشر يوما اخذا من السحب الاتي في قوله والنقاء بين
الدمين حيض والمراد بالاتصال ان يكون بحيث لو ادخلت قطنة
تلوثت وان لم يخرج الدم لما يجب غسله **واكثره** ستة عشر يوما
بلياليها وان لم يتصل دم اليوم بليلته كان رابعة اول النهار وودك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)